المؤتمر الإقليمي حول
وضع الإعلام في لبنان والأردن ومصر والمغرب

في إطار مشروع "تعزيز حكم القانون والنزاهة في الدول العربية"

ورقة تعريفية

أولاً: خلفية المشروع
ثانياً: خلفية اختيار محور الإعلام
ثالثاً: إستراتيجية تنفيذ المشروع
رابعاً: خلفية عقد المؤتمر الإقليمي

أولاً: خلفية المشروع:

تتخبط الدول العربية في أزمات حادة، لا يمكن الخروج منها إلاّ بعملية إصلاح شامل تضعها في مسار التحول الديمقراطي. وقد إرتفعت الأصوات العربية المطالبة بالإصلاح، وبرزت بعض المبادرات التي أجمعت على إرساء حكم القانون كدعامة للحكم الرشيد القادر على تحقيق التنمية وتوفير شروط العيش الكريم للمواطنين، ما يفسح في المجال أمامهم للتمتع بالحقوق والحريات التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية، ودساتير بعض الدول العربية.

لقد رأى **المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ACRLI**، ومن أجل تحقيق الأهداف التي قام من أجلها، تحقيق مشروع بحثي بعنوان "***تعزيز حكم القانون والنزاهة في الدول العربية***"، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **UNDP-POGAR**، يتناول محاور ثلاثة لها الأولوية في إرساء حكم القانون والنزاهة، وهي **المشاركة/البرلمان، والقضاء والإعلام**. **فالمشاركة** هي ركيزة الأنظمة الديمقراطية، وينبغي أن تجد التعبير عنها في **البرلمان** الذي تنبثق سلطته من الشعب، وتناط به السلطة الاشتراعية، التي تشكل حجر الزاوية في دولة القانون. أما **القضاء** فعليه يتوقف مصير العدالة وبالتالي تحقيق الاستقرار وشروط الازدهار الاقتصادي. فلا يمكن الكلام على دولة القانون إلا في ظل قضاء عادل وفاعل ونزيه. **وللإعلام** دور أساسي في إرساء حكم القانون والنزاهة. وذلك من خلال الإسهام في تكوين رأي عام متابع لإدارة الشأن العام، ونشر الحقيقة، وتسليط الضوء على أداء الحكم، بهدف الإصلاح.

لقد شمل مشروع حكم القانون والنزاهة، بمحاوره الثلاثة، أربع دول عربية هي **لبنان والأردن ومصر والمغرب**، كما شمل أيضاً **العراق** ولكن في إطار محدد تناول الفيدرالية كحل للمشكلة العراقية، والسلطة القضائية، وبخاصة دورها في ضبط العلاقة بين السلطة الاتحادية وسلطات الحكم الذاتي نظراً لما لذلك من أهمية في النظام الفدرالي لجهة إرساء حكم القانون.

ثانياً: خلفية اختيار محور الإعلام

مجتمع المعرفة هو مجتمع إعلام ومعلومات تعبر قارات العالم بسهولة يسرتها ثورة الاتصالات.

المجتمعات العربية هي دون مجتمعات المعرفة مستوى بسبب ما لديها من قصور في المجالين الإعلامي والمعلوماتي. علّة هذا القصور تعود في جذورها الأصلية إلى نقص منسوب الحريات العامة في الدول العربية ومنها حرية التعبير والإعلام واستقاء المعلومات من مصادرها الأساسية بدون قطع أو رقابة أو عقوبة متعددة الدرجات.

إشكالية مجتمع المعرفة أو الإعلام الحر في الدول العربية عموماً هي واحدة من إشكاليات الحرية في هذه الدول. هذا في جانب أما في جانب آخر فثمة فئات دينية متطرفة تفرض أنماط تفكيرها وسلوكها في بيئات محددة ما يسهم إسهاماً فعلياً في تضييق مساحة الحريات العامة والخاصة وهذا ما له، بالتأكيد، أثره السلبي على حرية التعبير عن الرأي إذ يدخل الآراء المناوئة في دائرة المحرم.

ثمة مسميات مختلفة لنماذج التضييق على الحريات في المجتمعات العربية، منها ما هو ثقافي يرتبط بنظام المعارف ونظام القيم وأنماط السلوك، أي بالخصوصيات التي تتماز بها تلك المجتمعات عن سواها فتحاصر نموها المعرفي والإجتماعي والسياسي وتغلق منافذها على التطور الطبيعي في هذه المجالات كافة. ومنها ما هو دستوري يؤسس لمجموعة قوانين رادعة تقيد الحريات الإعلامية وتجعل مؤسسات الإعلام، خصوصاً المرئي منه والمسموع، تابعاً للحكومات راضخاً لسلطتها ومروجاً لسياساتها ومراقباً من أجهزة المخابرات ومحاكماً من قضاء غير مستقل. فلسفة الدساتير العربية هي التي تحدد علاقة المجتمعات بأنظمة الحكم، فالبعد الفلسفي لكلّ دستور مرتبط حكماً بحقوق المواطنين وحدود السلطة.

فإذا كانت فلسفة الدستور تنظر إلى المواطنين نظرتها إليهم أبناء رعايا فحقوقهم تبقى مقنّنة وحدود السلطة تبقى بلا حدود.

إشكالية الإعلام في الدول العربية هي إشكالية معقّدة بخلفياتها الثقافية والدستورية وما ينجم عنها من أعراف وقوانين باتت في حاجة إلى إصلاح بنيوي شامل يعيد الاعتبار إلى حقّ المواطن العربي في الإعلام الحر والمفتوح على تكنولوجيا التطور والحداثة.

<u>ثالثا</u>: إستراتيجية تنفيذ المشروع

لقد عمد الخبراء في المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة **ACRLI**، وبالتعاون مع المنظمة الدولية للنظم الانتخابية **IFES**، إلى وضع المنهجيات التي ينبغي اعتمادها في كتابة التقارير، ووضع المبادئ الأساسية الواجب توافرها في البرلمان والقضاء والإعلام لقيام حكم القانون والنزاهة، ووضع المبادئ الفرعية بهدف معرفة مدى اعتماد المبدأ الأساسي. كما جرى وضع مؤشرات لمعرفة مدى تطبيق المبدأ في الممارسة، بحيث يكون هناك معايير للقياس. وجرى التداول في هذه الأمور مع مجموعة خبراء، في إطار ورش عمل، قبل إقرارها بصيغتها النهائية.

عهد المركز لمجموعة من الخبراء المشهود لهم بالكفاءة، بوضع التقارير عن الدول المعنية في المحاور الثلاثة. ونوقشت هذه التقارير في ورش عمل وطنية، شارك فيها برلمانيون ورجال قانون وقضاة وأكاديميون وممثلون عن هيئات المجتمع المدني، بهدف تطوير التقارير وبلورة الأفكار الواردة فيها ورسم استراتيجيات

للإصلاح. كما أعد الخبراء في المركز تقارير مقارنة، اعتمدت على التقارير الوطنية في كل من المحاور الثلاثة، وجرى التعليق عليها من قبل خبراء بهدف التعمق في البحث والإسهام في رسم سياسات الإصلاح.

رابعاً: خلفية عقد المؤتمر الإقليمي

إن الجهد الذي بذل في كتابة التقارير، والحقائق التي تم التعرف عليها، والاقتراحات التي وضعت بهدف الإصلاح، تبقى دون فائدة عملية، ما لم تقترن بخطة عمل تنطلق من هذه التقارير، وتجري بلورتها، وتتحول إلى برامج يُعمل على تنفيذه فإصلاح الواقع يتطلب التعاطي مع معطياته، ورسم السياسات التي تأول إلى تطويرها بالاتجاه الصحيح فالإصلاح عملية طويلة ومعقدة، تعترضها صعوبات وعراقيل، ينبغي مواجهتها بواقعية ومنهجية، وفي إطار خطط مدروسة ومبرمجة، يجري تنفيذها بالاعتماد على إرادة التغيير والتطوير ومن أجل مستقبل أفضل.

المواضيع الأساسية التي سيتم عرضها خلال هذا اللقاء، هي التالية:

- مبادئ ومنهجيات التقارير الوطنية حول وضع الإعلام في لبنان والأردن ومصر والمغرب
- التقارير الوطنية حول وضع الإعلام في لبنان والأردن ومصر والمغرب
- التقرير المقارن حول وضع الإعلام في لبنان والأردن ومصر والمغرب
- التعليق على التقرير المقارن حول وضع الإعلام في لبنان والأردن ومصر والمغرب
- سياسات الإصلاح وخطة العمل

أما الغاية الأساسية من عقد المؤتمر الإقليمي فهي تداول الأفكار والتوصل إلى وضع خطة عمل واقعية، بهدف رسم استراتيجية إصلاح، يجري تنفيذها، كخطوة أساسية على طريق إرساء دولة القانون والنزاهة والحكم الصالح.